خيار الامر الواقع اذن؟!

حميد الموسوي

الرابع عشر من تموز موعد انعقاد الجلسة الثانية للبرلمان العراقي في دورته الجديدة بعد جلسة الدقائق التسع عشرة التي افتتح فيها البرلمان الجديد نشاطه باداء القسم وانصراف الجميع ولكل مشاغله وهمومه وكأن شيئا لم يكن وكأننا في وضع مسترخ بشكل تام وكل شيء على مايرام، وكأن الكتل قد صفت نيتها واختارت تشكيلتها الحكومية برئاساتها الثلاث وبتوافق ورضا الجميع!. الموعد يقترب شأنه شأن ما سبقه من مواعيد انتظرناها بفارغ الصبر لنصاب بالخيبة والاحباط في كل مرة.

واذا لم يكن في زيارة بايدن الاخيرة غير ابداء النصح والمشورة فان الموعد الجديد لن يأتي بجديد يخرج قضية العصر من حالة القنوط الى بوابة الانفراج، ومادام المسؤولون العراقيون يمتلكون سياسة النفس الطويل فان امام الشعب العراقي اشواطا طويلة يتوجب على العراقيين قطعها للظفر بالحكومة العتيدة ثم يخلدون لسبات جديد بانتظار ما تحققه من انجازات وتحله من مشاكل وازمات فاقمها التنافس المستمر بين الاحزاب والكتل والائتلافات.

زيارة نائب الرئيس الامريكي جو بايدن الى بغداد حسب بيان البيت الابيض تهدف الى اعادة تأكيد الالتزام الاميركي الطويل المدى في العراق وبحث اخر التطورات السياسية.

ومع ان هذه الزيارة جاءت في الوقت الحرج واقرب ماتكون من زيارته السابقة عندما تعرقل التوقيع على اقرار قانون الانتخابات الذي شهد جدلا واسعا وخلافات اوسع الا انها لاتعطي تطمينات ملموسة على ارض الواقع فالعالم كله وليس العراقيون وحدهم..

لاحظ تكثيف الاهتمام الاميركي بالملف الافغاني واهماله وابتعاده عن الشان العراقي وما تشهده ساحته السياسية من اضطراب واختلاف، وهذا ما يجعلنا اقل تفاؤلا بانفراج الازمة وتقاسم حقيقي للسلطة بين مكونات الشعب العراقي وتحجيم دور التدخلات الاجنبية والحد من نفوذ اي طرف اقليمي على الارض العراقية.

لقد حذرنا -وقبلنا ومعنا نخبة واسعة من المفكرين والمثقفين والسياسيين الحريصين على وحدة وطنهم وشعبهم والمتمسكين والمؤمنين بعملية التغيير ومسارها الديمقراطي والخائفين من تصدع مكتسباتها واتساع فجوة الخلاف بين الاطراف- حذرنا من ان التباطؤ والتلكؤ في تشكيل الحكومة سيفاقم الازمة ويؤدي الى المزيد من الانشقاقات ويجر الى التدخلات ويفرض خيار الامر الواقع الذي لن يكون خيارا امثل بكل تأكيد. وسواء نجحت نصائح او تحذيرات جو بايدن في الاسراع بتشكيل الحكومة او اخفقت فان النجاح سيكون مثلوما وقد يتحول الى حالة طبيعية وعادة وتقليدا رسميا تنتهي اليه حلول كل عقدنا واشكالاتنا الرسمية وخاصة عند حدوث ازمة انتخابية او تشريعية او تشكيل حكومة او خلاف بشأن قرار او مشروع هام. وسيكون الاخفاق -لاقدر الله- كارثيا فلن ينحصر الخلاف بين الاطراف المتنازعة على الرئاسات الثلاث فدخول الطرف الاميركي لايسمح باستمرار حالة الركود والمفاوضات بين الاطراف الى ما لانهاية.

وفي كلتا الحالتين تكون الكتل الكبيرة والتي لم تتوصل الى حل امثل وانهاء مسالة تشكيل الحكومة برئاساتها الثلاث قد وضعت نفسها في مأزق تلقي الاملاءات الخارجية وصارت في موقف لاتحسد عليه امام جماهيرها وناخبيها الامر الذي يجعل تلك الجماهير تنظر بعين الريبة والشك الى تشكيلة الحكومة الجديدة ويضعها في موقف الحذر من قراراتها وتشريعاتها والقانط اليائس من حلول سريعة لمشاكلها وازماتها وانهاء معاناتها.

الفكر وحركة تطور الحياة

بقلم خوشابا سولاقا

لغرض مناقشة هذا الموضوع الذي يعتبر في غاية الاهمية بالقدر الذي هو في غاية التعقيد والصعوبة من اجل الوصول الى معرفة العلاقة الجدلية بين الفكر كنتيجة انعكاسية لحركة تطور واقع الحياة وبين تطور الحياة الطبيعية والاجتماعية نفسها، لابد من الوقوف عند اقوال مفكرين وفلاسفة مرموقين كبار لهم مساحة معتبرة على جغرافية الفكر الانساني ان صح التعبير ولهم دور كبير ومشهود له في مسيرة الحركة الفكرية الانسانية العالمية، ولكنني انجنب ذكر الاسماء لاعتبارات خاصة تخدم موضوع المقال من جهة ولكي استطيع من خلالها المحافظة على حياديتي لكي لا أتهم بالانحياز الى مدرسة فكرية بعينها دون سواها من جهة اخرى، واكتفي بذكر المقولات دون ذكر اسماء قائليها لان هذه المقولات ليست هي المادة الاساسية والجوهرية في الموضوع المطروح للنقاش، ولكنها تشكل مؤشرا قويا للاستدلال الى بيت القصيد في موضوعنا.

قال احد المفكرين والفلاسفة الكبار الانكليزي الجنسية الذي له صيت عالمي يعرفه كل مثقف ومهتم بشؤون الفكر والفلسفة والسياسة ما يلي:

"في كل الاحوال من المفيد بين الحين والاخر ان نضع علامات استفهام على الاشياء التي كانت ثوابت على المدى الطويل".

وقال مفكر وفيلسوف واقتصادي الماني كبير دوخت افكاره ونظرياته في الفكر والاقتصاد والفلسفة العالم الى يومنا هذا ويحتل مساحة كبيرة على ساحة الفكر وعمت شهرته كل بقاع المعمورة منذ قرنين من الزمن، حيث قال:

"ليس كل ما هو صحيح يكون واقعاً، وليس كل ما هو واقع يكون صحيحا دائماً".

عند قراءتنا لهاتين المقولتين بدقة وعمق نجدهما مقولة واحدة في المضمون، اي بمعنى اخر مقولتين بمضمون واحد بالرغم من كون القائلين ينتميان الى مدرستين فكريتين مختلفتين وبينهما فارق زمني كبير، لانهما قصدتا موضوعا واحدا وهو ليس هناك شيء في الحياة سواء كان ذلك في الحياة الطبيعية او في الحياة الاجتماعية ثابتا لا يتغير وليس هناك ما هو صحيح او واقع على طول الخط بالمطلق، وانما الصحيح والواقع شيء نسبي وذلك مرتبط بحركة تطور الحياة، لذلك تؤشر المقولة الاولى على ضرورة وضع علامات استفهام على الاشياء التي كانت ثوابت لمدى طويل من الزمن، لانها ستتغير حتما في المستقبل وتصبح على غير ماهي عليه الان، وتؤشر المقولة الثانية على كون ماهو صحيح اليوم ليس بالضرورة ان يكون واقعا على الارض في الوقت نفس وماهو واقع على الارض ليس بالضرورة ان يكون صحيحا على وفق المعايير السائدة في واقع اليوم، كل شيء معرض للتغير والتبدل، وبالتالي يعني الامر ان الاشياء في حالة تغير مستمر لا ثبات لها وذلك التغير مرتبط بحركة تطور الحياة بكل مكوناتها.. في كل النظم الاجتماعية تشكل الثقافة والفكر والادب والفن والفلسفة والقيم والتقاليد والأخلاق الاجتماعية البنية الفوقية للنظام الاجتماعي السائد وبطبيعة الحال تكون هذه البنية إنعكاسا لواقع التفاعلات والتجاذبات والصراعات والتناقضات للبنية التحتية لهذا النظام والمتمثلة في شكل وطبيعة النظام الاقتصادي السائد والذي يحدد علاقة وسائل الانتاج للخبرات المادية للمجتمع بالقوى العاملة فيه، والنظام الاقتصادي يعتبر الأساس المادي لحركة تطور المجتمع، وما البنية الفوقية إلا وسائل لتبرير شرعية نظام الانتاج واستمراره وحمايته والدفاع عنه. وهكذا تتشكل العلاقة الجدلية بين البنية الفوقية والبنية التحتية للنظام الاجتماعي وعند العودة الى دراسة تاريخ تطور وتحول النظم الاجتماعية التي مرّ بها المجتمع البشري سنجد ان هذه العلاقة تعبر عن نفسها بوضوح في البنية الفوقية للنظام الاجتماعي لكل مرحلة من مراحل التاريخ، لذلك يكون أي تغيير تطوري يحصل في اي مفصل من مفاصل البنية التحتية للنظام الاجتماعي ينعكس بالضرورة حتماً على شكل وطبيعة البنية الفوقية له، وبذلك لايمكن أن يكون هناك ثابت مطلق في أي مفصل من مفاصل البنية الفوقية للنظام الاجتماعي، فكل شيء في حالة تغير مستمر بما في ذلك حركة الفكر. لأن الاحداث التي تحصل في الطبيعة وفي الحياة الاجتماعية تفضي الى تغير وتبدل وإختفاء أشياء وظهور اخرى جديدة بشكلها وطبيعتها تقتضيها الحياة الجديدة، هذه الحركة تجعل الأنسان الذي من المفروض به أن يتصدى لها ويستوعبها، ومن ثم يتواءم معها ويطاوعها لمتطلبات حاجاته الحياتية الجديدة أن يفكر وأن يعيد صياغة افكاره بأنماط ونسق جديدة تلائم الوضع المستجد، وهذا المنطق في البحث وراء حقيقة تبدل وتغير الأشياء هو الذي مكن الأنسان من إنجاز أعظم الاختراعات العلمية في كل مجالات العلم في الطبيعة والمجتمع ومكنته من إكتشاف الكثير الكثير من أسرار الكون وقوانين الطبيعة وأفعالها ومكنته من صياغة نظريات فكرية وفلسفية عديدة ومختلفة وكل نظرية تعبر عن ما ضمنته النظرية التي سبقتها واضافة إليها ما استجد في الحياة، وهكذا تستمر دورة تطور الحياة الطبيعية والاجتماعية على هذا النسق، نسق التبدل والتغير الدائم والتحول الكمي والنوعي في حركة تصاعدية على مسار حلزوني من الادنى الى الأعلى نحو الامام، وتجعل الاشياء في حالة من الصراع والتناقض فيها كل قديم يولد نقيضه الجديد الافضل وبالتالي فأن هذا الصراع التطوري والحراك الاجتماعي يفضي الى بقاء الاقوى والأصلح ويزول الضعيف القديم البالي ويتراجع وينزوي الى متحف التاريخ، وهذه هي سنة الحياة ومنطقها العلمي في التطور التصاعدي. وبإلقاء نظرة عامة على مسيرة التاريخ سنلاحظ بوضوح تام صحة هذه النظرية، ولكن قراءة هذه المسيرة تختلف من شخص لآخر حسب مستوى تطور وعيه الأنساني للوجود بحد ذاته وقناعته وإيمانه بما هو سائد من الأفكار والطقوس والتقاليد والاعراف في المجتمع الذي يعيش فيه. وخلاصة القول ما أريد قوله هنا هو أنه ليس هناك من فكر أو فلسفة تمتلك وتجسد الحقيقة المطلقة بكاملها، وإنما مهما بلغت من درجة الرقي والكمال فهي بالتالي لاتعبر إلا عن جزء من الحقيقة، بمعنى اخر ليس هناك فكر متكامل يصلح لكل زمان ومكان مهما كانت طبيعة ذلك الفكر، ولايمكن أن يصلح فكر يدعي الثبات والكمال ان يعيش ويتعامل ويستمر بالبقاء مع واقع متغير لأن ذلك مخالف لمنطق العقل وسنن الحياة، ولكن بأمكان القائمين على هكذا افكار والدعاة لها ان يطوعوها لواقع الحياة المتجددة وليس العكس لأن العكس لايعني بلغة العلم والمنطق إلا شكل من اشكال العبث غير الواعي بقيم الحياة ومنطق العلم والعقل وحرية الانسان كما يفعل البعض ممن يقرأون التاريخ بصورة معكوسة ومشوهة. إن الحياة هي الرحم الحاضن لمصدر الافكار وهي المنبع الذي منه تولد الافكار ولتأكيد هذه الحقيقة سنجد عند قراءتنا للتاريخ الانساني أن جميع النظريات الفكرية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية وحتى المعتقدات ولدت في خضم الصراعات والتناقضات التي حصلت في المجتمع الانساني بسبب تعارض وتصارع المصالح، وبالتالي سنجد أن الافكار كانت دائما على امتداد التاريخ ادوات ووسائل للاستحواذ على اكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية والمصالح الحيوية والسيطرة على مصادر الثروة والهيمنة على العالم تحت واجهات براقة مختلفة والدفاع عن تلك المصالح والمنافع وحمايتها من سطوة الاخرين.. أي بمعنى اخر استعملت الافكار والمعتقدات كأدوات في الصراع من أجل المنافع والمصالح والسيطرة على العالم تحت واجهات ذات شكل خيري وإنساني ومضمون نفعي استغلالي غير أخلاقي يتنافى مع قيم الحضارة والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الأنسان، هكذا كان الحال مع الأفكار التي سادت واصبحت أيديولوجيات لحكام طغاة عبر مختلف فصول التاريخ في جميع بقاع الأرض دون إستثناء، والذين لا يقنعهم هذا الطرح عليهم العودة الى قراءة التاريخ من جديد ليجدوا إن ماذكر لايشكل إلا القليل من الحقيقة الكاملة التي من المفروض ان تقال هنا.

> **ليس هناك من فكر أو فلسفة تمتلك وتجسد الحقيقة المطلقة بكاملها، وإنما مهما بلغت من درجة الرقي والكمال فهي بالتالي لاتعبر إلا عن جزء من الحقيقة، بمعنى اخر ليس هناك فكر متكامل يصلح لكل زمان ومكان مهما كانت طبيعة ذلك الفكر، ولايمكن أن يصلح فكر يدعي الثبات والكمال ان يعيش ويتعامل ويستمر بالبقاء مع واقع متغير لأن ذلك مخالف لمنطق العقل وسنن الحياة**

صلاح زينل

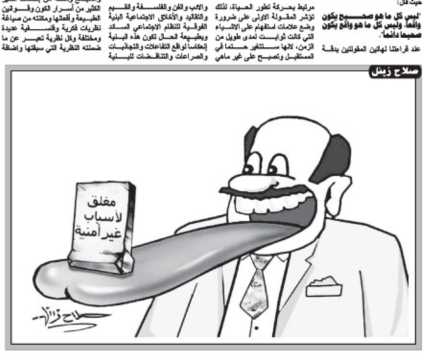

باختصار

بعد نفاد الصبر

جورج اورها

انفجر قبل ايام بركان غضب الجماهير بعدما كان يدق جرس الانذار منذ فترة زمنية نتيجة للأوضاع غير الطبيعية التي يعيشها ابناء العراق من الاهمال وتجاهل لابسط حقوقه وبعد المسؤولين عن معاناة والمشاكل التي يعاني منها المواطن خلال حياته اليومية.

ومع ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف الحالي ازدادت سرعة الغليان لينفجر اول بركان في مدينة البصرة.. جنوب البلاد.

لأبناء العراق ذكريات مريرة منذ عهد النظام السابق ايام الحصار الاقتصادي تلك الايام العصيبة والحياة القاسية التي اجبرت الناس على بيع اثاثها ومفروشاتها ومقتنياتها الثمينة من اجل لقمة العيش والحياة الكريمة مؤمنين ان صبرهم هذا وايمانهم سيخلصهم يوما ما من ظلم الظالمين ومؤمنين ايضا بالحكمة "الصبر مفتاح الفرج" وبعد التغيير الذي حصل في سنة الفين وثلاثة توقع الجميع ان عهد الدكتاتورية قد انتهى مع انتهاء النظام وان شمس الحرية بزغت على إرض الرافدين من جديد ولكن كانت النتيجة عكس التوقعات تماماً وحل ماحل بالبلد لاحاجة لتكرار ذكر ماحصل من خراب ودمار.

ولكن بالرغم من ذلك تعاون المواطن مع الدولة والسلطة الحاكمة من خلال مشاركته الفعالة في الانتخابات السابقة "٢٠٠٦" على امل ان تفي الحكومة المنتخبة بالوعود التي قطعتها على نفسها قبل الانتخابات وان تعوض العراقيين ماخسروه خلال السنوات السابقة.

لكن لم تنجح الحكومة المنتخبة في ادائها لأسباب معروفة لدى الجميع ولم تستطيع ان تقدم ابسط الخدمات والحاجات الضرورية للحياة اليومية مثل الكهرباء والماء والخدمات الصحية وغيرها...... كما اخفقت في توفير الامان الذي كان يطمح اليه المواطن مما خلقت قناعة تامة لدى الناس ان تلك الوعود كانت لأجل الترويج والدعاية الانتخابية.

ان مجمل هذه الظروف والاوضاع مهدت الطريق للتظاهرات التي حصلت في المحافظات الجنوبية والوسطى 'بصرة - ناصرية - نجف - كوت' بعد نفاد صبر المواطنين مما يدل ان الولاءات "المذهبية - الحزبية" لم تعد لها مكانة عند العراقيين ولم تعد تقف عائقا امام المطالبة بالحقوق المشروعة لابناء الشعب كما يتصورها بعض المسؤولين.

للصبر حدود كما يقول المثل العربي من الحكومة المقبلة التي لم تتشكل بعد مرور مائة يوم ان تكرر الاستماع الى ذلك المثل يوميا وتدرك ان لامجال للصبر بعد الان.

بعد التهديد بالغائه...

قانون الاحوال الشخصية العراقي موحد كل العراقيين.

المحامي علاوي ابراهيم

حقق قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ انجازات عظيمة منذ صدوره ولحد الان فقد استطاع ان يوحد جميع المذاهب والاطياف العراقية على اسس علمية وتشريعية وفقهية حديثة ومتحضرة فهو يعتبر من أفضل القوانين المدنية التي نظمت الاطار القانوني للاسرة العراقية في الزواج والطلاق والنفقة والارث والحضانة والوصية والقيمومية وغيرها من الامور التي تتعلق بأشان المدني في اطار منسجم والحاجة الفعلية للمجتمع وتطوره من خلال التعديلات العديدة التي طرأت عليه..

وبعد صدور الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ وخاصة في المادة "٤١" منه والتي نصت على مايلي 'جميع العراقيين احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

واذا لاسمح الله اتيح لهذا النص الدستوري حيز التطبيق العملي له ستكون الاسرة العراقية امام مجموعة من المحاكم وحسب الديانة والمذاهب ويؤسس بذلك محاكم جعفرية وسنية وحسب مذاهب اهل السنة واضافة الى محاكم للمسيحيين وحسب تفرعاتهم واخرى للصابئة واليزيدية وبهذا نكون امام مجموعة من المحاكم التي تنظر في امور الاحوال الشخصية بعد ماكانت محصورة بنوعين من المحاكم محكمة تنظر بامور المسلمين وهي محكمة الاحوال الشخصية وغير المسلمين وهي محكمة المواد الشخصية وهذا يشكل ارباكا وتعزيز للنزعة الطائفية والتي مازال العراق جاهدا ومحاولا للتخلص منها.

ويجب ان لايفوتنا في حالة التطبيق هذا النص الدستوري وتأسيس محاكم على ضوئه ستكون المحاكم الجعفرية بحاجة الى قضاة تختص بهذا المذهب لغرض تطبيق النصوص الفقهية وهذا يحتاج الى تدريب وتأهيل من خلال الدورات التي تتخرج في المعهد القضائي او تخصص الطلاب الدارسين فيه او فتح اقسام حسب كل مذهب وكذلك المذاهب السنية والمذاهب الاخرى وهذا يشكل كارثة قانونية وفوضى في الامور المدنية لايحقق غاية مفيدة للمجتمع العراقي هذا من جانب ومن جانب اخر هنالك اراء مختلفة بين المذاهب التي تخص الاحوال الشخصية فمثلا المذهب الامامي ينهي الحضانة للام بعد انتهاء مدة الرضاعة للذكر وهي حولين اما الانثى سبع سنوات.

اما المذهب الحنفي مدة الحضانة للذكر سبع سنوات والانثى تسع سنوات وجواز تمديده الى تسع سنوات والانثى لاحدى عشرة سنة.

وفي مسالة التفريق القضائي لم يجز الفقه الامامي التفريق للزوجة المتضررة الا في حالة الغيبة المنقطعة ويرى الفقه الحنفي ان القاضي لايمتلك حق التفريق مهما كانت الاسباب عدا كون الزوج عنينا او خصيا والامثلة كثيرة. ومن خلال ما تقدم ان تطبيق المادة "٤١" من دستور الجمهورية لعام ٢٠٠٥ مستحيلة التطبيق في الواقع العراقي وذلك لتماسك ابنائه ورفضهم لاي شكل من اشكال التميز المذهبي حرصا منهم على تماسك الشعب والمجتمع.

ان تطبيق المادة الدستورية رقم "٤١" انما هي عودة الى العصور المظلمة حيث تاريخ تشكيل المحاكم العراقية بعد الاحتلال الانكليزي للعراق وفي حقبة الدول العثمانية والتي شكلت انذاك المحاكم على هذا الاساس وحسب المذاهب الدينية للشعب العراقي وهذا يعتبر خطوة متأخرة الى الوراء...

نناشد البرلمان العراقي والحكومة العراقية المتمثلة بوزارة العدل الى العمل الحثيث لالغاء هذه المادة لعدم جدوى تطبيقها وانها تعتبر لغماً كبيرا يهدد تماسك بنيان الاسرة العراقية في هذا الظرف الراهن الذي يعيشه بلدنا الحبيب في ظل التحديات والارهاب واستمرار العمل بمواد قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ واجراء التعديلات المناسبة عليه اذا كانت هنالك حاجة ماسة الى ذلك...